جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
النجف الأشرف

النظام القانوني
لوصاية البنك المركزي العراقي
(دراسة مقارنة)

رسالة تقدمت بها الطالبة

منى عبد الوهاب مظهر المعمار

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف

الأستاذ الدكتور

احمد سامي المعموري

١٤٤٠ هـ ٢٠١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ
وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ
أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾

سورة البقرة (الآية: ١٨٨)

الإهداء

إلى مؤسسة بحر العلوم الخيرية ...

إلى بلدي الصابر العزيز ....

إلى إدارة وأساتذة معهد العلمين والى كل من وقف معي في هذا العمل المتواضع ... وبالأخص الأستاذ المشرف (د. احمد سامي المعموري) لمساندته لي وتوجيهي طول فترة إعداد الدراسة .

إلى الحبيبة الصابرة إلى العزيزة ..إلى نبع الحنان التي تحملت وشقت وعانت بدون ان تتكلم حتى نصل إلى ما نحن عليه اليوم فيا أمي احبك جداً جدًا واهدي اليك ثمرة جهدي هذا على طبق من زمرد ...

إلى القلب الكبير إلى سندي وقوتي وسر عزيمتي اليك يامن تمثل الأيادي الخفية وراء كل عمل وكل نجاح نصل اليه في مسيرتنا دون ان تطالبنا باي شيء .. حبيبي يا أبي .

إلى كل من ساعدني في معلومة أو نصيحة لكم مني كل الحب والتقدير والاحترام .

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد الصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين محمد واله الطيبين الطاهرين .

أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساعدني في إتمام رسالتي هذه ، إذ أتقدم بالعرفان وأدعو من الله العزيز الجليل إن يسكنه فسيح جناته المرحوم العلامة الدكتور محمد بحر العلوم ، والشكر والتقدير إلى الدكتور إبراهيم بحر العلوم لإنشائهم هذا الصرح العلمي الكبير .

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ عميد المعهد (د. زيد العكيلي) والشكر موصول إلى رئيس قسم القانون الأستاذ الدكتور (عباس العبودي) و أستاذي المشرف (احمد سامي المعموري) لقبوله الإشراف على رسالتي وقد كان عوناً لي في إعداد الرسالة .

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كوادر معهد العلمين ومعاونين وأساتذةً وموظفين ، واشكر أيضاً السادة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة والمقومين العلمي واللغوي على الملاحظات العلمية التي ستغني رسالتي وتجعلها أكثر علمية .

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساعدني في إعداد رسالتي هذه وفاتني ذكر اسمه ، وأدعو من الله أن يوفق الجميع .

المستخلص

شهد القطاع المصرفي بوجه عام تطورات عدة خلال السنوات الماضية ، وتمثلت هذه التطورات في التقدم العلمي والتقني على صعيد النشاط المصرفي والتحرر من بعض القيود التي كانت تعرقل ممارسة هذا النشاط المصرفي ، وتم استحداث طرق جديدة في ممارسة العمل المصرفي ، وذلك في ظل تصاعد حدة التنافس بين القطاع المصرفي.

و تتلخص إشكالية الدراسة بالخلل التشريعي الذي شاب النصوص القانونية المنظمة لعملية الوصاية على المصارف فقد نظم المشرع العراقي عملية الوصاية على المصارف بقانون المصارف الصادر بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة المرقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤.

و تكمن أهمية الدراسة من ناحيتين علمية وعملية فمن الناحية العلمية فأن موضوع الوصاية على المصارف من المواضيع الحديثة نسبيا والذي لم يحظ بالقدر الكافي من الدراسات في اطار الفكر المقارن بشكل عام والفقه العراقي بشكل خاص وجاء اختيار هذا الموضوع محاولة من الباحث لسد النقص الذي تعاني منه المكتبة القانونية العراقية في هذا الجانب أما من الناحية العملية فبعد التطور الذي شمل القطاع المصرفي في العراق بعد سنة ٢٠٠٣ واستحداث الكثير من المصارف ما بين حكومية وقطاع خاص واستثمارية وإسلامية واختلاف السياسات المالية لتلك المصارف أدى إلى ظهور الكثير من المشاكل التي قد تؤدي إلى تلكأ تلك المصارف.

الكلمات المفتاحية : المصارف ، الوصاية ، الإفلاس، البنك المركزي ، المصارف الخاصة .

فهرست المحتويات

الموضـــــــــــــــــــــــــوع	الصفحة
المستخلص	
المقدمة	١-٤
الفصل الأول: مفهوم الوصاية على المصارف	٥-٥١
المبحث الأول : ماهية الوصاية على المصارف	٧
المطلب الأول: تعريف الوصاية على المصارف	٨
الفرع الأول :التعريف الفقهي للوصاية على المصارف	٨
الفرع الثاني :التعريف التشريعي للوصاية على المصارف	١٦
المطلب الثاني: ذاتية الوصاية على المصارف	١٦
الفرع الأول : خصائص الوصاية على المصارف	١٧
الفرع الثاني :أهداف الوصاية على المصارف.	٢٥
المبحث الثاني : اطراف عملية الوصاية وتكييف علاقاتهم ببعض	٢٨
المطلب الأول : اطراف عملية الوصاية	٢٩
الفرع الأول : البنك المركزي	٢٩
الفرع الثاني : الوصي المنصوب	٣٩
الفرع الثالث : المصارف الموضوعة تحت الوصاية	٤١
المطلب الثاني: تكييف العلاقة بين اطراف الوصاية	٤٥
الفرع الأول: تكييف علاقة البنك المركزي بالمصرف الخاضع للوصاية	٤٥
الفرع الثاني: تكييف علاقة البنك المركزي بالوصي	٤٨
الفرع الثالث : تكييف علاقة الوصي بالمصرف الخاضع للوصاية.	٥١
الفصل الثاني :أحكام الوصاية على المصارف	٥٢-٨٦
المبحث الأول: حالات فرض الوصاية وطرق إعادة تنظيم المصرف	٥٤
المطلب الأول: حالات فرض الوصاية	٥٤
الفرع الأول: الحالات الوجوبية	٥٥
الفرع الثاني: الحالات الجوازية	٦٣
المطلب الثاني: وسائل إعادة تنظيم المصارف الخاضعة للوصاية	٦٩
الفرع الأول: إبطال تصرفات المصرف	٦٩
الفرع الثاني: المصرف الجسري	٧٣

المبحث الثاني: المسؤولية المدنية الناتجة عن الإخلال بفرض الوصاية	٧٨
المطلب الأول: مسؤولية الوصي الناتجة عن إخلاله بأعمال الوصاية	٧٩
الفرع الأول: مسؤولية الوصي تجاه البنك المركزي	٧٩
الفرع الثاني: مسؤولية الوصي تجاه الغير	٨١
المطلب الثاني: مسؤولية البنك المركزي المدنية الناتجة عن إخلاله بأعمال الوصاية	٨٣
الفرع الأول: مسؤولية البنك المركزي تجاه الوصي	٨٣
الفرع الثاني: مسؤولية البنك المركزي تجاه المصرف (الموصى عليه)	٨٥
الفصل الثالث: مفهوم الطعن بقرار فرض الوصاية وحالات انتهائها وآثارها ما بعد الانتهاء	٨٧- ١٢٠
المبحث الأول : ماهية الطعن بقرارات فرض الوصاية	٨٨
المطلب الأول : إجراءات تقديم الطعن	٨٩
الفرع الأول : وجوب تقديم الطعن ضمن المدة المحددة	٨٩
الفرع الثاني : وجوب الاعتراض أمام البنك المركزي	٩٤
المطلب الثاني : الجهة المختصة بالنظر في الطعن وثاره	٩٥
الفرع الأول : محكمة الخدمات المالية	٩٦
الفرع الثاني : اثر الطعن على سير أعمال الوصاية	١٠٣
المبحث الثاني: حالات انتهاء الوصاية على المصارف	١٠٧
المطلب الأول : انتهاء الوصاية بقرار من البنك المركزي	١٠٧
الفرع الأول : قبول الاعتراض على قرار فرض الوصاية من قبل البنك المركزي	١٠٨
الفرع الثاني: اكتمال عملية إعادة تنظيم المصرف	١٠٩
المطلب الثاني : انتهاء الوصاية عن طريق القضاء	١١١
الفرع الأول : صدور قرار بإنهاء إفلاس المصرف	١١٣
الفرع الثاني : انتهاء الوصاية فور تعين الحارس القضائي	١١٦
المطلب الثالث : آثار انتهاء الوصاية	١١٧
الفرع الأول : آثار انتهاء الوصاية على البنك المركزي	١١٧
الفرع الثاني : آثار رفع الوصاية على المصرف	١١٩
الخاتمة	١٢١
الاستنتاجات	١٢٢
التوصيات	١٢٢
المصادر	١٢٣
المستخلص باللغة الانكليزية	**A**